وظل وما بينهما وهي امسى واضحى واصبح بمرادفته صار الدالة على تحول الموصوف
عن صفته التي كان عليها الى صفة اخرى مع بقا عمله اى توافق صار في معناها
المذكور فتفيد التغير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم
منها ولذا قيل كان الاولى ان يقول المراد فيه بمعنى صار لان المرادفة
لنفس صار حتى لا يلزم التسوية بينها لان المراد في مساو لرديفه وليست الخمسة
مساوية لصار وانما هي تارة تاتي بمعنى صار وذلك اما باعتبار العوارض
نحو صار زيد غنيا او باعتبار الحقايق فيصير المعنى واحدا فمثال الحقيقة قوله كان
تعالى فكانت هبا منبثا اى صارت غبارا منتشرا وقوله تعالى وكنتم
ازواجا ثلاثة اى صرتم ومثال امسى قوله اى القايل •
• اخنى عليها الذى اخنى على لبد • امست خلا وامسى اهلها احتملوا •
اى صارت البلد خلا وصارت اهلها قال البعض والاستشهاد انما هو
باعتبار امست خلا لا باعتبار امسى اهلها اذ لو كان المعنى صار لم يقع
الماضي خبرا لها كامر ومثال اصبح قوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا اى صرتم
ومثال اضحى قول الشاعر
• اضحى يمزق اثوابي ويضربني • ابعد شيبي يبغي عندي الادبا •
ومثال ظل قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين اى صارت وكما
تختص هذه الخمسة بمرادفته صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول
على مبتدا خبره ماض اى جملة ماضية لفظا ومعنى فلا يقال صار زيد
علم ولا دام زيد قعد وكذا البواقي من افعال الباب وذلك لان هذه
الافعال تفهم الدوام على الفعل وتوجب اتصاله بزمن الاخبار والماضي
يفهم الانقطاع فتنافيا اى تعارضا وتختص هذه الافعال جميعها غير
ليس وفتى وزال بجواز النقصان والتمام اى الاستغنا بالمرفوع عن
الخبر يعني تستعمل تامة مستغنية بمرفوعها عن منصوبها وفي قوله

اى

اى الاستغنا الخ اشارة الى انه تفسير النقصان بسلب الدلالة على الحدث
مردود ويقال له اى لمرفوعها فاعل على الحقيقة هذا هو الصحيح عند
ابن مالك في الفيته تال • وذو تمام ما برفع يكتفي • ونسب للجمهور وهو
المنصور وذهب الاكثرون من البصريين وسيبويه الى ان معنى تمامها
دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسميتها ناقصة فعلى القول
الاول معنى نقصانها عدم اكتفايها بالمرفوع فلا تتم بالمرفوع كلاما بل
بالمرفوع مع المنصوب وعلى القول الثاني دلالتها على الزمان فقط
يعني دون الحدث وقال البعض واحسن ما وجه به سبب تسميتها ناقصة
ما ذكره ابن الناظم في بعض النسخ بقوله والذى ينبغي ان يحمل عليه قول
من قال ان كان الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث انها مسلوبة
ان تستعمل دالة على الحدث دلالة الافعال اللازمة في نسبة معناها
الى مفرد ولكن دلالة الحروف عليه فسمي ذلك سلبا للدلالة الحدث على
نفسه انتهى قال في المغني والصحيح انها كلها دالة على الحدث الا ليس
وابطل ابن مالك مذهب الاكثرين واستدل على بطلانه بعشرة
امور ذكرها في شرح التسهيل احدها ان مدعي ذلك معترف بفعلية هذه
العوامل والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا لان الدال
على الحدث وحده مصدر والدال على الزمان وحده اسم والعوامل المذكورة
ليست بمصادر ولا اسما فبطل كونها دالة على احد المعنيين الامر الثاني
ان مدعي ذلك معترف بان الاصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فحكمه
على العوامل المذكورة بما زعم اخراج لها عن الاصل فلا يقبل الا بدليل
الامر الثالث ان العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان
لجاز ان ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما تنعقد منه
ومن اسم زمان وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان ذلك الامر الرابع ان

Copyright © King Saud University